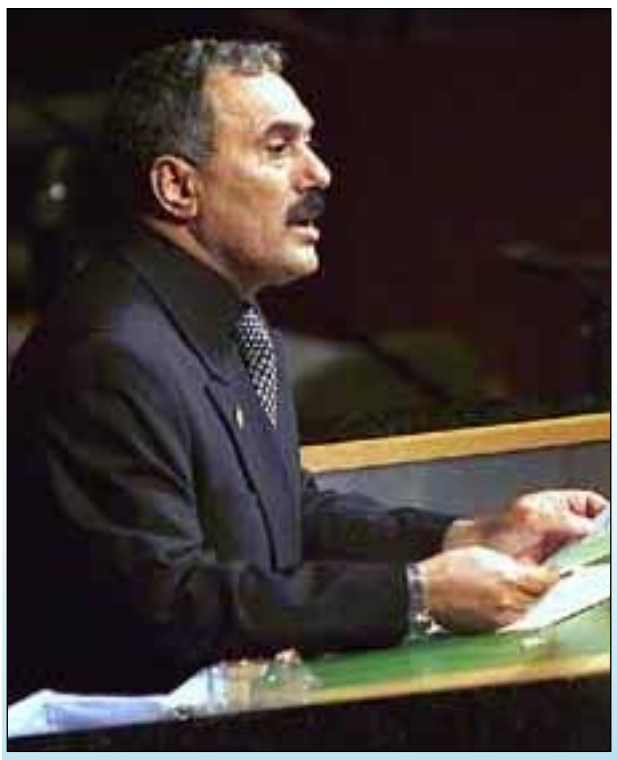

■ أولت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر السياسة الخارجية وعلاقات اليمن بالعالم أهمية قصوى، بل جعلتها من بين أهدافها الستة.. لكن الشاهد أن السنوات التالية للثورة لم يقدر لها أن تحيل هذا الهدف الى واقع عملي حقيقي.

غير أن حقبة الرئيس علي عبدالله صالح التي بدأت في العام 1978م، كانت على النقيض من ذلك، حيث ظلت مسألة التوازن الدولي والإقليمي في رؤية الرئيس صالح الأنموذج المنشود لعلاقات اليمن مع العالم فكراً وممارسة، بمثابة صمام الأمان لحماية المصالح الوطنية اليمنية والخروج من مأزق الاستقطاب الدولي ومن دائرة نفوذ الدول الكبرى بصفة عامة..

أحمد عبدالعزيز

## سياسة خارجية مبدأها التوازن والاحترام المتبادل

# الرئيس «صالح»

# نقل اليمن إلى فضاءات العالم الرحبة

لم يكن أحد قبل العام ١٩٧٨م يعطي بالاً لأية قضية لها علاقة باليمن وموقعه على الخريطة الدولية أو بأي شأن يربطه بعالمه الخارجي سواءً أكان إقليمياً أو دولياً، ولم يكن من السهل أيضاً حتى ذلك العام تحديد أي معالم واضحة لشخصية السياسة الخارجية اليمنية، في ظل ذلك الكم الهائل والمعقد والتجاذبات الإقليمية والدولية التي اتخذت من الساحة اليمنية مرتعاً لها.. كما كان قدر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر أن يرتبط اندلاعها وصراعها من أجل البقاء بمجموعة من الظروف الدولية والإقليمية التحويلية الحاسمة، حيث كان حينها النظام الدولي يعيش أزهى مراحل استقطابه حول محوريه الوحيدين «الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي» الذي كان يضع منطقة شبه الجزيرة العربية ضمن منظاره وحساباته الاستراتيجية كونه يحتضن محيطاً جغرافياً هو الأغلى على الاطلاق في حسابات الاستراتيجية الكونية لقطبي النظام الدولي آنذاك.

وإن كان من الانصاف القول هنا إن العديد من القيادات اليمنية منذ قيام الثورة وحتى ما قبل عام ١٩٧٨م قد حاولت الفكاك من أسر تلك التجاذبات الإقليمية والدولية التي سيطرت على الساحة اليمنية، إلاّ أن تلك المحاولات لم تكن تتجاوز -غالباً- بعض الأهداف المرتبطة بقضايا محلية بحتة متعلقة بتوازنات النظام السياسي وحرية تقرير السياسات الداخلية، لذا يمكننا القول بصفة عامة إنه يصعب على أي متابع أن يحدد أي ملامح ثابتة لسياسة خارجية يمنية مستقلة منذ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م وحتى العام ١٩٧٨م.

### بدايات ناضجة

ومن خضم تلك الأوضاع البالغة التعقيد برز القائد الشاب علي عبدالله صالح ليملأ ذلك الفراغ القيادي الذي كان من الممكن أن يقوض أركان النظام السياسي وأسس الاستقلال الوطني، متجاوزاً بذلك كل الرهانات والمخاطر التي أحاطت بكرسي الرئاسة منذ قيام الثورة.. ومع انتخاب مجلس الشعب التأسيسي لـعلي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في السابع عشر من يوليو عام ١٩٧٨م، بدأت تتجلى ملامح نسق جديد من المبادئ السياسية التي شكلت فيما بعد أساساً متيناً لإقامة نظام سياسي قابل للتطور في اطار من الاستقرار وشامل في أدائه لوظائفه بفعالية على المستويين المحلي والخارجي.

ورغم كل التوقعات والتنبؤات التي كانت تشير في ذلك الحين أن تطغى اهتمامات السياسات المحلية على تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية نظراً للظروف الداخلية المعقدة وعدم الاستقرار السياسي الذي كاد أن يعصف بالبلاد، إلاّ أنه كان من الواضح أن الرئيس علي عبدالله صالح قد استشعر مبكراً أهمية دور السياسة الخارجية في خدمة أهداف السياسة الداخلية وفق أسس محددة، خاصة وأن درء خطر التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي في تلك الفترة كان من أصعب المهام التي واجهتها القيادة السياسية ومنذ البدايات الأولى لتوليه السلطة.

## ■ سنوات ما بعد الثورة فشلت في بلورة ملامح واضحة لسياسة خارجية مستقلة ومتوازنة

## ■ تبنّي اليمن للديمقراطية ومكافحة الإرهاب أكسبها احتراماً وتقديراً دولياً

حرص الرئيس علي عبدالله صالح في نسق توجهاته في السياسة الخارجية سواءً أكان في خطاباته السياسية أم في ممارسته الفعلية، على إبراز بعدين رئيسيين في ذلك النسق أحدهما قانوني والآخر قيمي.

وظلت نظرة الرئيس للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في بعدها القانوني، ترتكز على مجموعة من المبادئ الثابتة والمستمدة من القانون الدولي، وفي مقدمة تلك المبادئ احترام السيادة والاستقلال ووحدة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

كما كانت رؤية الأخ/ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- لذلك البعد القيمي تنصرف بصفة خاصة الى سلوك السياسة الخارجية أو الممارسة الفعلية لها، حيث كان من الواضح سيطرة قيمتين سلوكيتين رئيسيتين على ممارسة الرئيس للسياسة الخارجية.. كانت أولاهما تتعلق بالوضوح والشفافية في التعامل مع العالم الخارجي.. فيما تعلقت الثانية بأهمية الثبات والاستمرارية في ذلك التعامل، وكلتا القيمتين في الحقيقة كانتا تؤديان الى نفس النتيجة وهي المصداقية، وذلك ما تم بالفعل، فقد تمتعت السياسة الخارجية اليمنية منذ بدايات تلك الفترة بقدر عالٍ من المصداقية شهد لها معظم دول العالم.

### ملامح جديدة

مثل إعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م علامة فارقة في اتجاهات السياسة الخارجية لبلادنا، إذ طالت التغييرات شبكة التفاعلات على كافة المستويات الإقليمية والقومية والدولية، سواءً تعلق الأمر بملفات الحدود واشكالياتها المختلفة مع دول الجوار، أو تعلق الأمر بالنظم المتاخمة لبلادنا سواءً في الخليج أو شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، أو تعلق الأمر بشبكة التفاعلات على مستوى وحدات النظام الإقليمي العربي واتجاهات التكامل ودعم التضامن العربي، أو تعلق الأمر بعلاقات اليمن الدولية مع الوحدات الفاعلة في النظام الدولي المعاصر.

فعلى المستوى الدولي مثلت مرحلة ما بعد قيام الوحدة عهداً جديداً للسياسة الخارجية اليمنية التي أرساها وحدد معالمها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بحيث استوعبت كل المتغيرات بدءاً من الداخل والمتمثل في قيام الدولة الموحدة الجمهورية اليمنية، الى المتغيرات والمستجدات الكبيرة على المستوى الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي، حيث سعت اليمن من خلال هذه السياسة والتوجهات أن يكون لها مكانتها المرموقة على صعيد تفاعلات النظام الدولي، إنْ في زمن الثنائية القطبية أو في ظل الأحادية الأمريكية.. وهذا الحرص على تأكيد التوازن والاستقلالية كنهج في السياسة الخارجية اليمنية ليس حالة طارئة بل يعد بحق نهجاً راسخاً في السياسة اليمنية لا يتبدل ولا يتغير إلاّ لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا لليمن، والهوية القومية للقضايا الماثلة أمام صانع القرار، ويؤكد المسار العام لزيارات الرئيس علي عبدالله صالح للعديد من الدول الصديقة وكذا مشاركاته في المحافل الدولية، ومواقف اليمن المختلفة مصداقية هذا الطرح، وحقيقة التوازن في السياسة الخارجية اليمنية، أولاً بإبراز الأنموذج اليمني في الاصلاح السياسي وتبني النهج الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان.

وإن كانت مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية قد استوعبت بعض المتغيرات التي فرضتها المرحلة، إلاّ أن السياسة الخارجية لم يحدث فيها أي تغيير لأنها ظلت ترتكز على الاستراتيجية التوفيقية، فاليمن «تنطلق من مبادئ احترام السيادة والاستقلال وحسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والتمسك بسياسة عدم الانحياز، والتعامل المتكافئ مع جميع الدول بما يخدم المصالح المشتركة ويصون السلام والأمن الدوليين.

وعادة ما كان الرئيس «صالح» يؤكد في البيانات السياسية أن اليمن تعلن تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وغيرها من المواثيق الدولية واحترام حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية وعدم التدخل في شئونها الداخلية واحترام سيادة واستقلال أراضيها.. وأيضاً «حرص الجمهورية اليمنية على تطوير علاقاتها بالشعوب والأمم وتعزيز الشراكة والتعاون والمساهمة في صياغة السلام والاستقرار والأمن في العالم».

### الهم الإقليمي والقومي

واتساقاً مع السياسة الخارجية اليمنية وتوجهاتها التي يقودها الرئيس علي عبدالله صالح، كان من الضرورة أن يتخذ المحيط الإقليمي لليمن الحيز الكبير والمناسب لما لهذه الرقعة الجغرافية من أهمية قصوى كونها تتوسط العالم، وتضم دولاً تتلاقى مع العالم من قارتي آسيا وإفريقيا ومنطقة شبه جزيرة العرب ودول الخليج وممراتها البحرية الدولية الحيوية البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والبحر العربي والمحيط الهندي وما يتشكل داخلهم من ممرات ومداخل دولية غاية في الأهمية لكل دول العالم.

ودون الاستفاضة في شأن السياسة الخارجية اليمنية على مستوى إقليمها، يمكن الحديث اختصاراً وإجمالاً في الاستراتيجية الخارجية اليمنية على المستوى العربي التي نجدها ذات أهمية كبرى في نسق وتوجهات الرئيس علي عبدالله صالح، والذي يلخصها بعبارات شاملة جامعة قديمة متجددة إذ يقول على الجميع: «القيام بمراجعة موضوعية ومسئولة من أجل الجميع في وطننا العربي للخروج من أوضاعنا الراهنة الى ما يؤسس للعلاقات بين الأشقاء قاعدة انطلاق جديدة وراسخة على أساس الوضوح والمكاشفة والسمو فوق الخلافات وتجاوز الاخطاء والعمل معاً من أجل استعادة روح التضامن والتعاون والتكامل على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية والاعتراف بحق كل دولة في ممارسة سيادتها في أراضيها والحفاظ على مصالحها مع الآخرين وتنميتها بالصورة التي تراها مناسبة لها وغير ضارة بالمصالح والطرق الدبلوماسية وعبر مؤسسات الشرعية العربية والدولية».

**الوحدة اليمنية استوعبت مرحلة جديدة من السياسة الخارجية بمتغيراتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية**

وأصبح بتلك التوجهات المسار الأساسي في السياسة الخارجية اليمنية على المستوى العربي متمثلاً في «الدعوة الى الوفاق والتضامن ووحدة الصف، والوقوف الى جانب قضايا الحق العربي ودعم أي جهد من شأنه استعادة التضامن العربي ووحدة الصف بين أبناء الأمة».□

---

الديمقراطية اليمنية

## رهان الداخل إلى الخارج

■ الفكر السياسي والرؤى التي انتهجها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في السياسة اليمنية الخارجية كانت شاملة بحيث انها شملت كل المجالات التي بها يمكن لليمن أن تقدم نفسها للعالم وفي مقدمة ذلك مجالات أكثر أهمية وحيوية مثل جوانب حقوق الانسان والديمقراطية التي صارت نهجاً وأسلوباً للحكم والتداول السلمي للسلطة في اليمن.

حيث سعت اليمن في سياستها الخارجية التي يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى إبراز أنموذجها في الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الانسان، وحقوق المرأة، وذلك من خلال الربط الوثيق بين التجربة الفريدة والمتميزة على مستوى منظومة دول العالم الثالث قاطبة، وبين التراث الثقافي والحضاري الذي تزخر به اليمن مع التأكيد على أن اليمن قطعت شوطاً طويلاً في هذا المضمار ربما يجعل التجربة اليمنية أنموذجاً جديراً بالاقتداء على مستوى المنطقة.

هذه التجربة الديمقراطية المتفردة التي نمت وترعرعت في كنف دولة الوحدة جعلت اليمن تحصل على تقدير واحترام الدول ذات العراقة في ميدان الممارسة الديمقراطية، والإشادة بالتجربة اليمنية في كل المحافل الدولية، حيث أكدت تقارير المراقبين الدوليين الذين شهدوا التجارب الانتخابية البرلمانية والرئاسية في تسعينيات القرن الماضي، ومروراً بالانتخابات المحلية المحلية (فبراير ٢٠٠١م) والبرلمانية (ابريل ٢٠٠٣م)، وصولاً الى الانتخابات الرئاسية والمحلية في (سبتمبر ٢٠٠٦م)، مستوى التقدم الذي قطعته اليمن في هذا المضمار والذي يأتي مواكباً لعمليات الاصلاح السياسي الذي بدأته في أعقاب قيام الوحدة اليمنية المباركة.

ولعل الدعم الذي تتلقاه اليمن من قبل الدول المانحة والاتحاد الأوروبي يدلل على نجاح التجربة الديمقراطية اليمنية في إقناع العالم الخارجي بالتطور التي تضمنته في ثناياها وفي استمرار دعمها، ولعل اختيار اليمن مقراً لإنشاء مركز تنمية ودعم الحوار الديمقراطي من قبل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن قمة الثمانية الكبار بمثابة إقرار عالمي بنضج التجربة الديمقراطية اليمنية وأهمية التعامل معها كأنموذج يُحتذى به على مستوى دول العالم الثالث عامة ودول المنطقة على وجه الخصوص.□

---

## استراتيجية البُعد القومي العربي

■ مثّل الشأن العربي بُعداً استراتيجياً في فكر وثقافة الرئيس علي عبدالله صالح، الى الدرجة التي لم تكن شأناً خارجياً، ولكنه داخلي ووطني يتفاعل مع الشأن اليمني يؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً.

وبمثل ما كانت للرئيس صالح المواقف الايجابية الفاعلة على الصعيد العربي - العربي المرتكزة دائماً على التضامن والتفاعل والتعاون المشترك، ثم تجاوز الخلافات ورأب الصدع هنا أو هناك بين الاطراف العربية، كان ايضاً للجامعة العربية (البيت الكبير) للعرب اهتمام بلغ حد الهاجس والخصوصية كونها- كما قال الرئيس- المظلة الجامعة لكل العرب لتطورهم ورقيهم وتجاوز كل تحدياتهم.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين برزت الرغبة اليمنية بصورة أكثر إلحاحاً لتقوية دور الجامعة العربية، إذ نادت اليمن في السابع عشر من يناير ٢٠٠٠م بضرورة عقد قمة عربية تناقش التحديات المختلفة التي تواجه الامة العربية، وتعزز في الوقت نفسه من مواقف فلسطين ولبنان وسوريا بما يفضي الى استعادة الاراضي العربية المحتلة باعتبار ذلك هو المدخل الحقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وانسجاماً مع مبدأ الحرص على تعزيز دور الجامعة العربية وتطوير آلياتها لتفعيل أدائها، دأبت اليمن على الاسهام الفاعل في أنشطة الجامعة بمختلف مستوياتها، ولم تكتف بمجرد إصدار الدعوات الرسمية والاعلامية بل رأت ضرورة تطوير عمل وآليات الجامعة العربية لمواكبة العصر ومواجهة التحديات الكبيرة الماثلة، ورأت ان الخطوة الاولى يجب أن تبدأ بعملية انتظام دورات انعقاد الجامعة اسوة بالتجمعات الاقليمية والدولية وقدمت في ذلك مبادرة تضمنت رؤيتها لآلية انعقاد القمة العربية بصورة منتظمة على مستوى الملوك والرؤساء والأمراء برئاسة المجلس حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الاعضاء.. وهو ما تم بالفعل إفرازه في قمة بيروت التي عُقدت في مارس عام ٢٠٠٠م وإلحاقه بميثاق الجامعة العربية في قمة القاهرة في اكتوبر من نفس العام.

وفي اغسطس ٢٠٠٣م قدمت اليمن مبادرتها التي قصدت بها اصلاح النظام الاقليمي العربي وتطوير آليات العمل العربي المشترك، والتي جاءت استجابة للمتغيرات الاقليمية والدولية ومجمل التغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي، كما شملت المبادرة اليمنية- التي وجدت صدى واسعاً وقبولاً بل وتنفيذاً لبعض جوانبها -أشكالاً وقضايا أخرى ذات أهمية منها مسألة إعادة النظر في المدركات الامنية باتجاه تأسيس نظام أمني جديد، وإحياء المشاريع ذات الهوية الوحدوية العربية، وخلق قواسم مشتركة في مجال السياسة الخارجية، وإزالة الحرج فيما له علاقة بمتغير القيادة، والتأكيد على المشاريع ذات الهوية المشتركة، والتي حظيت بالقبول ووجدت طريقها الى التنفيذ، اقتناعاً من الاسرة العربية على ضرورة وأهمية تطوير أداء جامعتهم وتطوير آلياتها وأدواتها بما يواكب العصر ويرضي الطموحات ويمكن الأمة من تجاوز كافة التحديات التي تواجهها حاضراً أو مستقبلاً.□